

السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا بعد العام ٢٠١٤ وآفاق المستقبل

Iraqi Foreign Policy towards Turkey after 2014 and Future Prospects

م.د. دعاء فاضل كاطع

كلية القانون - جامعة الامام جعفر الصادق (ع)

doaa.gatea@ijsu.edu.iq

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/١٢/٢٤

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٩/١٠

الملخص

إن السياسة التي تتبعها الجمهورية العراقية خارجياً من مديات أساسية لمخرجات الواقع، ومحددات القدرة والتأثير، ومن ثم تأتي الاستجابة لأساسيات الواقع ومنابع التأثير على فورمه تخطيط محدد، يستجيب لواقع كل مرحلة، وههنا تتحدد سياسة خارجية البلد التي تستند إلى عناصر محددة من قوة وموارد ونظام سياسي وغيرها، وتعد تركيا من بين أهم الأطراف الإقليمية فاعلية وتأثير على العراق، لذا فإن السياسة التي تتبعها الجمهورية العراقية خارجياً إزاء تركيا أصبحت محددة بعوامل ومعطيات الواقع والمستقبل. ورغم غياب استراتيجية خاصة بسياسة العراق الخارجية نتيجة الظروف والمنعطفات الداخلية والخارجية ومنها ما يتعلق بتحدي الدور والمكانة والوجود، إلا أن ملامحها بدأت ترسم حيال المنطقة في ظل تغيير أدوار الفاعلين في البيئة الإقليمية وتحولات السياسة العراقية. يعالج هذا البحث موضوع السياسة المنوه عنها وتحديداً توجهات هذه السياسة إزاء تركيا القوة الإقليمية الفاعلة التي تتوافر على مجموعة من مقومات القوة جعلتها تظهر كفاعل مهم ومحوري في المعادلة الإقليمية والداخلية العراقية.

الكلمات المفتاحية: السياسة، الخارجية، العراق، تركيا، التوازن، الأمن القومي.

Abstract

Iraqi foreign policy stems from basic perceptions of the facts of reality, and the determinants of power and influence, and then the response to the components of reality and sources of influence comes in the form of a specific plan that meets the requirements of each stage, and here the country's foreign policy is determined, which is based on specific elements of power, resources, political system, etc. Turkey is one of the most important regional parties in terms of effectiveness and influence on Iraq, so Iraqi foreign policy towards Turkey has become determined by the factors and facts of reality and the future. Despite the absence of a specific strategy for Iraq's foreign policy as a result of internal and external circumstances and challenges, including those related to the challenge of role, status and existence, its features have begun to take shape towards the region in light of the changing roles of actors in the regional



environment and the transformations of Iraqi politics. This research addresses the subject of Iraq's foreign policy, specifically the orientations of this policy towards Turkey, the effective regional power that has a set of elements of power that have made it appear as an important and pivotal player in the Iraqi regional and internal equation.

Keywords: foreign policy, Iraq, Turkey, regional balance, national security.

المقدمة

تعكس طبيعة وسلوك السياسة الخارجية لأي دولة صورة وقوة ذلك البلد لدى المجتمع الدولي وقدرته على التعاطي مع المتغيرات، وبما يتناسب مع المصالح العليا لتلك البلاد، لذلك تحتاج الدول إلى تحديد الأطر الاستراتيجية والمفاهيم العامة لفلسفة السياسة المتبعة في الخارج كي تنفذها من خلال استراتيجية فاعلة وفق ثوابت دستورية وقانونية.

إن الموقع الجغرافي الذي يقع فيه العراق، سواء على مستوى الجوار العربي والإقليمي أو على حدود دول الشرق الأقصى، علاوة عن البيئة السياسية والمصالح الدولية التي أصبحت أكثر تداخلاً وتعقيداً، يتطلب من القوائم بشأن تلك السياسة في العراق، وضع مسارات واضحة لا تقبل التردد الدبلوماسي أو اتخاذ العاطفة أو الانتماءات الفرعية لتحديد اتجاه المواقف عبر الوطنية.

تمثل السياسة عبر الوطنية للعراق، إحدى المشكلات في النظام السياسي الديمقراطي الجديد، إذ تعرضت هذه السياسة لمحددات تختلف عما هو متعارف عليه في بقية الدول لرسم تلك السياسة، فاعتمدت في كثير على العلاقات عبر الوطنية للعراق، فضلاً عن الأحداث التي مر بها العراق، على رؤية المختص بتنفيذ السياسات عبر الوطنية التي قد تخضع لاعتبارات عقائدية أو قومية أو حتى شخصية؛ ما جعل تلك السياسة فاقدة البوصلة.

يركز هذا البحث على طبيعة السياسة عبر الوطنية للعراق حيال الجمهورية التركية بعد عام ٢٠١٤، وما هي الآفاق المستقبلية لها.

أولاً-أهمية البحث: تعد تركيا من بين أهم الأطراف الإقليمية فاعلية وتأثير على العراق، لذا فإن السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا أصبحت محددة بعوامل ومعطيات الواقع والمستقبل، إذ تنبع أهمية هذا البحث كونها تعالج موضوع السياسة محل البحث إزاء الجمهورية التركية، وكذلك التعرف على نمط التحرك الخارجي العراقي اتجاه الجارة الشمالية بوصفها قوة مهمة ومحورية في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب عده موضوعاً لم يحظ بالدراسة الكافية نتيجة لمسببات أهمها ضعف وعدم وضوح السياسة عبر الوطنية للعراق طيلة مراحل خلت.

ثانياً-الإشكالية: يسعى البحث إلى تحليل إحدى أهم الإشكاليات المعاصرة تدور حول فكرة أساسية هي أن للعراق سياسة خارجية وأن كانت غير ملموسة كحال غيره في دول الجوار إلا أن البحث عن كثر توضح آلية وأهداف السياسة عبر الوطنية للعراق ومستقبلها إزاء الجمهورية التركية.

ثالثاً-فرضية البحث: يفترض الباحث أن السياسة عبر الوطنية للعراق إزاء الجمهورية التركية لم تكن على وتيرة واحدة بل شهدت مراحل من الشد والجذب والتوتر والانفراج بمعنى أنها كانت ذات طبيعة متغيرة إلا أن العراق يسعى لتغيير شكلها ومسارها نحو المزيد من الاندماج والانفتاح.

رابعاً -منهج البحث: اعتمد البحث على بُنية منهجية قوامها المنهج الوصفي بالإضافة إلى مدخل تحليل المضمون ومدخل الاستشراف المستقبلي من أجل الإحاطة بموضوع البحث.

خامساً -خطة البحث: تمت دراسة فكرة البحث بمبحثين تسبقهما مقدمة وتعهدهما خاتمة عالجا الموضوع من عدة زوايا، فقد تناول المبحث الأول تطور السياسة محل البحث إزاء الجمهورية التركية والمتغيرات المؤثرة في صنعها، في حين عالج المبحث الثاني السلوك السياسي الخارجي العراقي إزاء تركيا بعد العام ٢٠١٤ وآفاق المستقبل.

المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا والمتغيرات المؤثرة في صنعها

تعد السياسة الخارجية "النظام الذي يهدف لإقامة أفضل الظروف المتاحة للدولة بالطرق غير العدوانية التي لا تصل إلى حد الحرب"، ويمكن دراسة موضوع بحثنا من منطلق البحث عن المتغيرات المؤثرة فيها، إلا أن سياستنا في العراق عموماً والسياسة عبر الوطنية خاصة أرقعتها الكثير من القيود داخلياً وخارجياً، وفي الوقت نفسه توجد بارقة أمل فيما لو وظّقت الإمكانيات المتاحة لعمل دبلوماسي فاعل.

المطلب الأول: تطور السياسية الخارجية العراقية إزاء تركيا للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤:

بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، فأن العراق رغم امتلاكه ثوابت جيوسياسية ومتغيرات في جوانب مختلفة مهمة في السياسة والاقتصاد، لكنها لم توظف بشكل إيجابي في السياسة الدولية تجاه دول الجوار ولاسيما تركيا.

ومنذ بداية عام ٢٠٠٣ بينت القيادة التركية موقفها الراض للحرب على العراق، وعبر رئيس وزرائها حينذاك (بولند أجاويد) عن معارضته لأي إجراء عسكري ضد العراق وأكد "لا تستطيع تركيا القبول بعمل عسكري كهذا لأنه قد يؤدي إلى تجزئة تركيا وربما يحدث خللاً كبيراً في جميع التوازنات القائمة حالياً في الشرق الأوسط، نحن لا نريد أي تدخل عسكري ضد العراق أيّاً كان نوعه"^(١).

وهذا يعني أن الهاجس الأكبر لها من تلك الحروب هو المحافظة على وحدة تركيا ورفعته الإقليمية في مواجهة خطر الانفصال بمصادرها الوطنية والإقليمية والدولية أي الحفاظ على أمن جمهورية تركيا القومي من المخاطر الناجمة عن المنعطفات في الوسط الإقليمي ولا سيما بعد ظهور عدد من الاحتمالات والتنبؤات المستقبلية والرؤى بإقامة دولة قومية كردية في شمال جمهورية العراق.

ولكن من جهة أخرى نجد بالمقابل إدراك صناع القرار في العراق لأهمية علاقاته مع تركيا وضرورة تطويرها وتكاملها مستقبلاً عن طريق التعامل مع الثوابت المشتركة على أساس الترابط الجغرافي بواسطة تأكيد تنشيط العلاقات في مجال السياسة والاقتصاد ومطاردي حزب العمال الكردستاني في حدود الأراضي العراقية لتحقيق مصالح الطرفين، وبين ذلك الرئيس العراقي الأسبق "جلال طالباني" في نيسان ٢٠٠٥^(٢).



ولعل ما زاد من تفاعل الأحزاب الكردية هو تأزم العلاقة بين العراق وتركيا لأجل تحقيق الخيار الفيدرالي مستفيدة من التمرکز للولايات المتحدة الأميركية في العراق عن طريق النقاط الآتية^(٣):

١. استمرار تواجد الجيش الأمريكي في جمهورية العراق بصفتها المباشرة أو عبر قواعد عسكرية ما تعدّه حماية لتجربة إقليم كردستان.

٢. الدعم والإسناد الذي تقدمه التكتلات الحزبية الكردية العراقية لحزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق قواعداً له للهجوم على الجيش التركي بهجمات فاعلة ومؤثرة في تهديد الأمن التركي.

ورغم كل ما أصاب العلاقة العراقية التركية من تأزم في أثناء عام ٢٠٠٥، وما بعده إلا أن الساسة الأتراك وعلى رأسهم (رجب طيب اردوغان) الذي صرح فيها قائلاً "بأن الوضع في العراق يمثل في هذه المرحلة قبالة لتركيا أولوية تتقدم على الاتحاد الأوروبي"^(٤)، وهذا دل على عمق إدراك صانع القرار التركي لأهمية العراق الاستراتيجية لتركيا.

ولأجل أن تحقق الحكومة العراقية سياسة خارجية فاعلة مع تركيا سعت إلى تكرار الزيارات بين البلدين لأجل التمهيد لانبثاق (المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا) الذي أسس في بغداد في تموز ٢٠٠٨ لدراسة المشاكل الاستراتيجية بين الدولتين في مجالات السياسة والعلاقات الدبلوماسية والثقافة والاقتصاد والأمني والمجالات العسكرية، إذ جاء في مقدمة الإعلان السياسي المشترك بينهما لتأسيس المجلس الآتي ((تتسم العلاقة بين الجمهورية العراقية وجمهورية تركيا بوجود روابط اجتماعية وتاريخية وعلاقات حسن جوار المشتركة وينقسم البلدان ذات الأفكار حول الأهداف الإقليمية للترويج للسلام والاستقرار والحرية والازدهار وتطوير آلية الحوار لزيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي... من هذا المنطلق تلتزم حكومتا الجمهوريتين بتطوير علاقة استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التكافل بين شعبي العراق وتركيا))^(٥).

وقد تضمن الميثاق العديد من المشاكل وفي مختلف المجالات كالسياسة والاقتصاد والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري، إذ قسم على وفق المبادئ الآتية^(٦):

١. مجالات سياسية ودبلوماسية وثقافية: دعم جهود الدولة العراقية في مطاردة الجماعات الإرهابية المحافظة على وحدة واستقلال العراق وسيادته الكاملة وتوحيد أراضيه ووحدته الوطنية في وجه التهديدات والتأكيد على التزامات دول الجوار وكذلك اجتماعات دول الجوار الموسعة في دعم الحكومة العراقية في جهودها لضمان تحقيق أهداف شعب العراق من أجل عراق حر ومستقل وموحد واتحادي وديمقراطي.

٢. المجالات المتعلقة بالاقتصاد والطاقة: أكدت الاتفاقية على ضرورة عقد اتفاقيات للتعاون والتكافل في مجال الاقتصاد الفعّال بين البلدين، وتفعيل التعاون لتنمية علاقات التجارة لتحقيق المنفعة المشتركة وعقد اتفاقية تجارة حرة بين البلدين^(٧).

٣. مجالات التعاون الأمني العسكري: يظهر في ذلك ضرورة احترام أمن وأراضي كلا البلدين للآخر ودعم مجهوداتهما الثنائية لقطع تنقل الجماعات الإرهابية والسلاح غير الشرعي من وإلى العراق فضلاً

عن تعزيز التعاون بين الدولتين لفرض القانون على الحدود والعمل على إتمام الاتفاقيات العسكرية بين رئيسي أركان البلدين^(٨).

ونتيجة للالتزام حكومتي البلدين بتطوير شراكات فعالة ذات الأمد الطويل تهدف إلى تعزيز التكافل بين شعبي العراق وتركيا، فإن آلية عمل المجلس بنيت على أساس^(٩):

١. قيام وزير خارجية الطرفين بتنسيق عمل المجلس ووضع جدول أعمال لكل اجتماع.
٢. يكون الوزراء المعنيون لكلا الطرفين في مجالات كالطاقة والتبادل التجاري ومشاريع الاستثمار والأموال الأمنية والموارد المائية أعضاء في المجلس مع القدرة على توسيعه بقرار من رئيسي الحكومتين ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطوير التعاون الثنائي ليشمل آفاق أوسع.
٣. يجتمع المجلس ثلاث مرات سنوياً على مستوى الوزراء.
٤. يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل برئاسة مشتركة لرئيسي وزراء البلدين.

ونجد أنه نتيجة للإدراك الاستراتيجي المتبادل بين البلدين بحجم المصالح والأهمية التي تعنيها كل منهما للآخر لابد من تطوير العلاقة والمضي بها قدماً، ومثل المجلس خطوة لفتح صفحة جديدة في العلاقات عبر نافذة التعاون الاستراتيجي بينهما لتحقيق مصالح وأهداف كلا الطرفين، لأن مستقبل العراق ينعكس على مستقبل تركيا فلا بد من زيادة الدعم التركي للعراق لمستقبل واعد في العلاقات الثنائية بين الطرفين.

وقد مهد تأسيس المجلس تطويراً للعلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستويات استراتيجية عن طريق العمل المشترك لتوسيع آفاق التعاون والصداقة وتنسيق مواقفهما وجهودهما الإقليمية لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة، ورغبة منهما في تنشيط "اتفاقية مجلس التعاون الاستراتيجي" بين الدولتين، وقد سعى المسؤولون الأتراك لتوثيق العلاقات عبر الزيارات المتكررة للعراق، فقد زار (أحمد داود اوغلو) بغداد في عام ٢٠٠٩، بعد تسنمه وزارة الخارجية الأسبق مؤكداً إلى أهمية العلاقة بين البلدين وانعكاس آثار الترابط الاستراتيجي على استراتيجية البلدين تجاه بعضهما وواصفاً العلاقة (بأنها علاقة تشبه علاقة الأظفر باللحم)^(١٠).

وفي السياق نفسه، تم عقد الاجتماع الأول للمجلس الوزاري بين البلدين في ١٧/أيلول/٢٠٠٩ في إسطنبول، فأعلن "أحمد داود اوغلو" في الجلسة الافتتاحية "أنه حالما تنتشر تجربة عملية التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا في المنطقة، فأنها ستصبح أنموذجاً جديداً للشراكة في الشرق الأوسط الذي لن يكون بعدها مكاناً للأزمات والمشاكل والصدامات بل مركزاً لحضارة عظيمة"^(١١).

وتبعاً لذلك عقد المؤتمر الوزاري الثاني للمجلس الوزاري ورئاسة المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي برئاسة رئيس وزراء كلا البلدين في بغداد بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٩، تم التوقيع على ٤٨ مذكرة تفاهم علماً أن الكثير منها لم يفعل بسبب إجراءات المصادقة في كلا الطرفين.



فسعت تركيا بعد احتلال العراق جعله بوابتها الاستراتيجية لتحقيق مصالحها العليا ضمن حسابات ومصالح اقتصادية^(١٢) لأنها ترتبط مع العراق بعلاقات تجارية في مختلف المجالات وهناك تبادل كبير للسلع والمنتجات زراعية وصناعية والبتروكيمياوية منها وغيرها من المنتجات، مما عدّ العراق حلقة وصل بين الدولتين، ومن أهم مناطق التجارة الشاهدة على حركة دخول شاحنات جمهورية تركيا الى العراق وبشكل متكرر يومياً وضخم، وفي قبالة هذا فالعراق أيضاً من البلدان التي تستطيع تجهيز تركيا بمصادر الطاقة لأنها تعد الممر لعبور صادرات النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط^(١٣).

ونظراً لأن هناك مصالح متبادلة بين البلدين من شأنها أن ترتقي بالواقع الاقتصادي بين البلدين وقع وزير النفط العراقي الأسبق (حسين الشهرستاني) في أيلول/٢٠١٠ مع وزير الطاقة والثروات التركي الأسبق (تايز يلديز) اتفاقية تحديد العقد لمدة (١٥) عام وصرح (الشهرستاني) في أثناء المؤتمر الصحفي حينها بالقول: "أن تجديد الاتفاقية مع الجانب التركي سيضمن للعراق خطأ لتصدير نفطه بطاقة تزيد عن ١,٠٠٠,٠٠٠ برميل نفط في اليوم في السنوات المقبلة وأن هذا سيكون بداية لتعاون أشمل وأوسع بين الطرفين خلال السنوات القادمة"^(١٤).

وبحسب توقعات الجانب العراقي الذي أوضح عمق المدرك الاستراتيجي لتركيا لدى صانع القرار السياسي الخارجي العراقي، ونظراً لقرب تركيا الجغرافي من العراق الذي يسعى للنهوض بالبنى التحتية التي ما تزال غير متكاملة فيه، فأن لديها شركات عدة في العراق تمتاز بالمهارة والتقنيات مقارنة بالجهود الوطنية الموجودة في العراق فمشاريعها الإنشائية تصل إلى ٢٥ مليار دولار لبناء خمسة مصافي للنفط بطاقة تصل إلى (١٥٠) ألف برميل يومياً في كركوك وذي قار، وبناء مطارات وتأهيل مطارات أخرى، فضلاً عن استثمارات كبيرة في مجال الكهرباء والسكك والحديد وبناء ميناء الفاو الكبير^(١٥).

لكن العلاقات ساءت نوعاً ما بسبب حدوث تغييرات في الاستراتيجية التركية لعدة أسباب أهمها:

١. استرجاع علاقات تركيا مع أكراد العراق.

٢. وافتتاح قنصلية لها في أربيل.

٣. زيادة المشاريع الاقتصادية مع إقليم كردستان.

الأمر الذي استقبلته الحكومة المركزية في العراق برفض واستغراب كبير من جانبها وهو الأمر الذي أدى إلى تأسيس لجنة نيابية لشجب لتوجه أنقرة نحو الإقليم فقررت الحكومة الاتحادية في النهاية تقييد الأنشطة التجارية التركية في العراق عن طريق تعليق إصدار رخص لشركات تركيا العاملة في العراق، ولم يكن هذا التحرك الوحيد الذي قامت به أنقرة بل بدأت ببناء علاقات قوية مع حكومة إقليم كردستان، وفي هذا الوقت اتجهت نحو توثيق الصلات مع التركمان في كركوك، وهذا ما تبين عبر زيارة (أحمد داود اوغلو) المفاجئة لكركوك في آب ٢٠١٢^(١٦).

وكذلك الخلاف الواضح بين حكومة المالكي وحكومة العدالة والتنمية في تركيا بسبب موقفها من أزمة السياسة في العراق ومساندتها الصريحة لسحب الثقة من المالكي وتأييدها ودعمها للقائمة العراقية

بزعامه (أياد علاوي) إدراكاً من تركيا لعلاقة المالكي بإيران وتأثير هذا في المصالح التركية داخل العراق وربما على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى ملف (طارق الهاشمي) نائب رئيس الجمهورية العراقي الذي اصدر عليه حكم غيابي بالإعدام بعد إدانته في قضايا إرهاب بناءً على اعترافات أدانته بذلك^(١٧) لكنه توجه إلى تركيا التي رفضت تسليمه للسلطات العراقية معللة ذلك إلى أغراض سياسية تهدف إلى أبعاد الرموز الوطنية العراقية، وأعطته إقامة دائمة في البلاد من دون الاكتراث إلى ردة فعل الحكومة العراقية لموقفها المتصلب هذا مبررة أنها مستندة في ذلك إلى شروط الاتحاد الأوروبي بما يخص ضمان حقوق الأجانب^(١٨).

وحينها أدرك صانع القرار السياسي العراقي أن موقف الحكومة التركية ذو صبغة طائفية وأنه استمرار للدور السياسي التركي وتوجهاته الإقليمية في الداخل العراقي قبل ظهور هذه القضية أساساً ومحاولة لفرض إرادة تركيا على العراق والمنطقة بصيغة عثمانية جديدة^(١٩).

وقد اتضح حجم التوتر القائم بين الدولتين من خلال رئيس مجلس الوزراء العراقي الأسبق (نوري المالكي) في اللقاء الذي أجراه مع جريدة (وول ستريت جورنال) بقوله: (نرحب بقيام تركيا بالتعاون معنا اقتصادياً، ونحن منفتحين تجاههم، لكننا لا نرحب بالتدخل بالمسائل السياسية... فتركيا تتدخل عن طريق دعم بعض الكتل والشخصيات السياسية)^(٢٠).

وتوالى الاتهامات وصولاً إلى قيام حكومة بغداد بتهدة التوترات الحاصلة عن طريق تقديمها اعتذاراً رسمياً إلى تركيا وإرسال مبعوثين إليها في نيسان ٢٠١٢ أثر قيام تظاهرات في مدينة البصرة وإحراق العلم التركي^(٢١).

كما كان لتطورات التغيير العربي وتأثيرها في المنطقة أثر في زيادة توتر العلاقة بين البلدين، مضافاً لذلك الموقف المتناقض للبلدين من الأزمة السورية، إذ دعمت تركيا قوات المعارضة بينما رفضت الحكومة العراقية أي قرار يقضي بتسليح المعارضة، وإدراكاً من تركيا لأهمية تفعيل استراتيجيتها تجاه العراق والسير وفقاً لتوجهات و"أهداف المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي"، فأنها بدأت بإعادة دراسة في استراتيجيتها تجاه العراق تبعاً للتطورات الجارية في المنطقة والتي مثلت حافزاً دعا إلى التقارب وتعزيز العلاقات الثنائية لمواجهة تلك التحديات ولأجل ذلك زار (أحمد داود أوغلو) بغداد للمرة الثانية في ١٠/١١/٢٠١٣ والتقى عدداً من المسؤولين في حكومة بغداد، وقام بزيارات إلى الأماكن المقدسة الشيعية والمراجع الدينية للشيعية في العراق لإنهاء الادعاءات الموجهة إلى بلاده بدعم أطراف سياسية على حساب أطراف سياسية أخرى وعدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية^(٢٢)، وأكد ذلك وزير الخارجية الأسبق (هوشيار الزبياري) الذي أجرى محادثات حول تطبيع علاقات استراتيجية بين البلدين بعد مدة البرود والفتور في العلاقات السياسية عن طريق زيارته إلى تركيا ولقاءه بالرئيس السابق (عبد الله غول) في ٢٤/تشرين الأول/٢٠١٤^(٢٣).



ونخلص مما تقدم، أن الإدراك الاستراتيجي قد تغير بعد عام ٢٠٠٣ بالنسبة للطرفين فادركت تركيا حجم التحديات الناجمة عن احتلال العراق التي تأتي في مقدمتها المحافظة على الأراضي التركية الموحدة خوفاً من قيام دولة الاكراد في شمال العراق، وإدراك العراق أن التغيير في الاستراتيجية التركية بعد سيطرة "حزب العدالة والتنمية" على السلطة وانفتاحها الكبير على الشرق الأوسط وتبنيها لمبادئ تصغير المشكلات... الخ من المبادئ ما هو إلا معادلة وضعها الساسة الأتراك لتحقيق مصالحهم في العراق ذي الموقع المهم المتوافر على ثروات عديدة في مقدمتها النفط الذي تعاني تركيا من ضآلة إنتاجه، إذ بدأت بالانخراط والتدخل في شؤون العراق الداخلية ما اسفر عنه جملة من الخلافات والتوترات في مجمل القضايا المهمة المشتركة، وما ولدته تلك الخلافات من انعكاسات على تفعيل التعاون بين الدولتين عبر انبثاق "المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي" للتعاون في المجالات السياسية وفي مجال الاقتصاد والمسائل الأمنية والعسكرية، لكن ما لبثت الخلافات أن تظهر من جديد أثر التداخلات المستمرة في الشأن الداخلي والتصعيد بين الطرفين (التركي والعراقي) وعلى مدى الأعوام بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٥ وصولاً إلى الموقف المتناقض لكلاً منهما ولاسيما حول الأزمة السورية.

المطلب الثاني: المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية العراقية

تحكم السياسة عبر الوطنية للعراق نحو الجمهورية التركية مجموعة من المسائل المشتركة التي تعد المحرك الأساسي له مثل المتغيرات الداخلية كمؤسسات صنع القرار الخارجي العراقي، والمتغيرات الإقليمية والدولية.

أولاً-مؤسسات صنع القرار الخارجي العراقي:

١. المؤسسات العامة الرسمية: أن المؤسسات العامة الرسمية في العراق تتكون من: أ-رئيس مجلس الوزراء: بالسلطة الاتحادية"، إذ يمثل هو السلطة الاعلى وفقاً لمقررات النظام النيابي البرلماني في العراق، وحسب نص المادة (٧٥) من الدستور^(٢٤)، وهناك محوران يظهران دوره في صياغة السياسة الخارجية للدولة وهما الدستور العراقي حصر "رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية: رئاسته لمجلس الوزراء، أما الأهمية الأخرى لدوره فتظهر من نوع المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية والتي تضيف له أفضلية خاصة هنا، وفي نظم التعددية الحزبية كما في العراق، فإن تلك الميزة تقلل من احتمالية جنوح رئيس مجلس الوزراء من الانفراد في رسم السياسة الخارجية واتخاذ القرارات بهذا الصدد^(٢٥).

ب-وزارة الخارجية: تتمحور وظيفتها الأساسية في تنفيذ تلك السياسة ولا تتعدى وظيفة اتخاذ القرار في مجال تلك السياسة، وذلك من خلال تقديم الرؤى المقترحات من خلال خبراءها في المناطق الجغرافية وتقديم المعلومات عنها، وتعد وزارة الخارجية مصدراً رئيساً للمعلومات فهي أداة هامة لتنفيذ تلك السياسة، وهي تقوم عن طريق بعثاتها الدبلوماسية المختلفة بتنفيذها، وهي بذلك تعد ابرز مهام السلك الدبلوماسي، وتقوم وزارة الخارجية أيضاً بمهام رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج وتمثيل الحكومة والتفاوض

باسمها، وتتصرف وظيفة وزارة الخارجية إلى تنفيذ السياسة الخارجية وترجمتها إلى واقع ملموس، ومن أجل وضع تلك العملية موضع التطبيق تقوم الحكومات بتنظيم الوزارة وبالشكل الذي ينسجم مع إمكانياتها أو دورها السياسي في المجال الخارجي أو في الاثنين معاً، ويتوزع الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية على عدد من الدوائر التي تغطي كل منها منطقة جغرافية معينة ودوائر أخرى تعنى بتوفير الأمور الروتينية للوزارة ومنها دوائر القانونية والمالية وغيرها^(٢٦).

ج- السلطة التشريعية: تضمن الدستور العراقي العديد من المواد التي تتعلق بشكل وطبيعة نظام الحكم فيه بعد عام ٢٠٠٣ في عملية تحول ديمقراطي وانتقاله من الدكتاتورية إلى مرحلة الديمقراطية بعد انتهاء النظام السابق عام ٢٠٠٣، ولم يرد ذكر مفردة السياسة الخارجية في دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ إلا مرة واحدة وذلك من خلال نص المادة (١١٠) أولاً منه والمتعلقة باختصاصات السلطات الاتحادية، إذ أعطى الحق في "رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية فقط بالسلطات الاتحادية"^(٢٧). وفي المادة (٨) من الدستور "أوضحت بعض مبادئ السياسة الخارجية العراقية، وذلك عبر عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والعمل بشكل جدي على بناء علاقات سلمية والتفاعل مع المجتمع الدولي"^(٢٨). وكذلك يجب اخذ ما ورد في المادة (٩) من الدستور بنظر الاعتبار "خاصةً فيما يتعلق بالتزامات العراق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل كاستخدام وإنتاج"^(٢٩).

"ويوجد في مجلس النواب العراقي لجنة للعلاقات الخارجية ولها دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية العراقية، تقوم لجنة العلاقات الخارجية بوظائف متعددة فيما يخص السياسة الخارجية كالموافقة على تعيين السفراء وإعلان حالة الحرب وحسب المادة (٥٨) و (٥٩) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، وتختص لجنة العلاقات الخارجية بما يأتي (٣٠):"

أ-دراسة الموقف الدولي والإقليمي والتطورات السياسية الدولية.

ب-متابعة السياسة الخارجية للدولة والتمثيل الدبلوماسي.

ج-متابعة المؤتمرات الدولية.

د-دراسة الاتفاقيات والمعاهدات السياسية الدولية بالتعاون مع الدائرة القانونية.

هـ-اقتراح التشريعات المنظمة لسلوك الدبلوماسي والقنصلي".

٢. **المؤسسات غير الرسمية:** وهي تتمثل في جماعات الضغط والإعلام والمؤسسات الدبلوماسية الشعبية، وكذلك يضاف إليها الأحزاب السياسية، وفي الحالة العراقية ومنذ عام ٢٠٠٣ نرى بأن دور تلك المؤسسات غير الرسمية غير فعال في انتهاج سياسة خارجية، ولذلك فإن جانب ما يطلق عليه بالقوة الناعمة غائب كلياً.

ثانياً- المتغيرات الإقليمية: من المتغيرات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية على صعيد العلاقات مع دول الجوار، نجد تاريخ طويل من الخلافات والإشكاليات الأمنية التي تمنع من التعامل مع



بعض الدول، ومن بين تلك القيود يمكن رصد قضايا كثيرة فمثلاً مع تركيا مشكلة الأكراد والتركمان والحدود والمياه، فضلاً عن وجود القوات التركية على الأراضي العراقية، لاسيّما بعد توغل تنظيم داعش الإرهابي وتساعد التصريحات السلبية بين طرفي الحكومتين، فضلاً عما تشهده العلاقات العراقية-الإيرانية من حالات مد وجزر جراء تدخل إيران في الشؤون العراقية ودعم بعض الكيانات مادياً وسياسياً، فقد تنامي الدور الإيراني بشكل كبير في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق "وإزاء ذلك عمدت إيران إلى تحقيق أهدافها في العراق عن طريق اتباعها استراتيجيات عدة هي كالآتي^(٣١):

١. التأثير على العملية السياسية العراقية بشكل يضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق لأطول فترة ممكنة لإبعاد الخطر عنها.

٢. إقامة علاقات وطيدة مع مختلف القوى العراقية لضمان تأييدها في حالة اتخاذ أي سياسات عدائية أمريكية ضد طهران".

فضلاً عن السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت لم تتغير بعد العام ٢٠٠٣ تغيراً كبيراً عما قبل الاحتلال، "فبعد القطيعة الطويلة بين البلدين والمشاكل العالقة فيما بينهم فيما يخص ملف التعويضات التي يقدمها العراق للكويت منذ الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وحتى الآن، ومشاكل ترسيم الحدود التي ما زالت معلقة بين البلدين تحول دون إمكانية تحسين السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، وسرعان ما تغيرت الرؤية الكويتية للعراق بعد انتهاء النظام السابق كونها اعتبرت وجود النظام السابق تهديد مباشر لها، إلا أنه على العموم يمكن اعتبارها مرحلة جديدة في إطار تحسين السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، لاسيّما بعد أن تم إخراج العراق من أحكام الفصل السابع بعد أن أوفى بجميع التزاماته الدولية فيما يخص التعويضات والممتلكات الكويتية وما زالت المحاولات مستمرة للاتفاق حول ترسيم الحدود بين البلدين"^(٣٢).

ومن هذا المنطلق فأن السياسة الخارجية العراقية وفق معطى المتغيرات الإقليمية يكون له تأثير على صانع القرار السياسي سواء كان هذا التحرك باتجاه الإدارة أم الوساطة لأن كليهما يستفاد منهم صانع القرار في التعامل مع البيئة الداخلية عبر تقليص، أو تغيير مسار التأثير الإقليمي على الحراك الداخلي.

ثالثاً- البيئة الدولية: يعد العراق ركن رئيس من أركان الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فهذا البلد أصبح جزء من المجال الحيوي للمصالح العليا لأمريكا في المنطقة، لهذا فالعراق يمثل بالنسبة لها نقطة استراتيجية ونقطة انطلاق في أي سياسة تتخذها، إذ كان العراق من أولويات أمريكا لشن حرب عليه غير محصورة الاغراض ولعل أهمها خدمة إسرائيل، وترجمت هذه السياسة "باتفاقية الصداقة والتعاون طويلة الأمد بين العراق وأمريكا في عام ٢٠٠٩"^(٣٣).

وقد استمرت انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأداء الدبلوماسي للسياسة الخارجية العراقية حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق بموجب الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين العراق

وأمریکا عام ٢٠١١، إلا أن السيطرة الأمريكية على القرار السياسي العراقي بقيت طموحاً دائماً ومستمرّاً، وعليه، مع تطورات وضع العراق وصعود التنظيمات المتطرفة وعلى رأسها تنظيم (داعش) الإرهابي أثبتت السيطرة الأمريكية على الساحة العراقية، فقد أعطت إدارة أوباما لموضوع مكافحة الإرهاب وقضايا التعاون الاستراتيجي والأمني أهمية قصوى كجزء من سياسة الاندماج المرن تجاه العراق^(٣٤).

كما أن الدول الأخرى المؤثرة في السياسة الدولية مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وغيرها تحاول للحصول على مكاسب واستثمارات في العراق، بمحاولة استمالة بعض الأطراف العراقية من جهة وبالتفاهم مع وأمريكا من جهة أخرى^(٣٥).

المبحث الثاني: السلوك السياسي الخارجي العراقي إزاء تركيا بعد العام ٢٠١٤ وآفاق المستقبل

مع دخول تنظيم (داعش) الإرهابي إلى العراق، تأثرت المصالح التركية، إذ أن الحالة التي أنشأها هذا التنظيم الإرهابي أجبرت الجميع على التوحد وتحديد خياراتهم، وأصبحت تركيا في وضع جديداً، كان الأكراد في العراق وسوريا يحاولون فرض حقيقة جديدة يجب على تركيا قبولها، فضلاً عن إعلان المسؤولين الأكراد في كردستان العراق عن الوضع الذي تشكل بعد دخول (داعش) والتي لا يمكن أن تعود إلى الوضع الذي ساد قبل دخول من (داعش) إلى الأراضي العراقية، بالإضافة إلى ذلك، حاول حزب العمال الكردستاني استغلال الوضع الناتج عن سيطرة (داعش) وظهر علناً ودخل الحرب ضد (داعش)، هذه الأحداث تضع تركيا في مجابهة البدائل والخيارات الصعبة، ولن تتخلى عن حربها ضد "حزب العمال الكردستاني" ولن تتخلى عن "مسألة منع إقامة دولة للأكراد في سوريا أو العراق".

المطلب الأول- السلوك السياسي الخارجي العراقي

إزاء تركيا في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية

عند دراسة موضوع السلوك السياسي الخارجي العراقي إزاء تركيا يجدر التمييز بين أبعاد متداخلة لهذا الموضوع، الأول بعد خاص متعلق بأهمية العراق ومدى تأثيره في المسائل التركية الداخلية لاسيما ما يخص بوجود إقليم كردستان، والأمن القومي التركي، والدور الإقليمي لتركيا، وبعد عام متعلق بدور ووظيفة العراق في مستقبل الترتيبات الإقليمية التي تؤدي فيها تركيا دوراً مهماً، وكذلك بُعد آخر يتعلق بالتحرك الاستراتيجي العراقي حيال دول المنطقة، وفي هذا الاتجاه نجد أن السلوك السياسي الخارجي العراقي اتبع روح جديدة من الواقعية في التعاطي السياسي، مع دول الجوار وكانت تركيا من بين هذه الدول، وكان خط الشروع من خلال الدخول في حوارات مع تركيا من أجل بناء علاقات متوازنة أساسها التعاون والمصالح بعد حقبة من الفوضى والعزلة، وهذا ما تطلب التخلي أو تغليب الجوانب الأخرى على المقاربات الأمنية التي حددت لمدة طويلة نهج السياسة العراقية وتبني استراتيجية تنشد التوازن.

وبرغم الصعوبات والبطء في أهداف السياسة عبر الوطنية العراقية إلا أن الخطوات التكتيكية التي تبناها العراق تجاه تركيا تبلورت عبر استراتيجية شاملة (استراتيجية الأمن القومي) تحدد الخطوط الأساسية للتقارب الحذر والانفتاح نحو أفق جديد من العلاقات، عبر تركيز النظر على منطلق أساسي



يتمثل بالاندفاع التركي نحو الشرق بعد مدة طويلة من الإهمال، وتدرك الحكومة العراقية جيداً أن الرؤية التركية للعلاقات معها تستند إلى مرتكز أساسي يتمثل بالمحافظة على استقرار العلاقات الأمنية والاقتصادية، وكذلك الابتعاد قدر الإمكان عن التوترات واللجوء إلى الحوار لتدارك الأزمات التي تهدد سير العلاقات بين الحين والآخر^(٣٦).

ويحدد العراق نقاط أساسية للسلوك السياسي عبر الوطني للعراق نحو تركيا متمثلة بالقضايا القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وكما يلي:

أولاً-القضايا السياسية: يقف السلوك السياسي الخارجي العراقي إزاء تركيا أمام خيارات محددة للتعامل الاستراتيجي تستند على قضايا استغلال الثقل المكتسب من المكانة المهمة في الواقع الاستراتيجي لأمريكا الواقعي لوضع أسس علاقات متوازنة تعتمد على المصالح المتبادلة والتعاون المشترك واحترام السيادة وحسن الجوار والابتعاد عن الضغوط والتدخل وكذلك مغادرة حالة التأزم التي تعترى العلاقات الثنائية، وفي هذا الشأن يسعى السلوك السياسي الخارجي العراقي إلى الاستفادة من إشكالية عدم التوحد وموضوع الولاءات فيما يتعلق بقضية التركمان، وهنا لابد أن يتم التركيز في عملية إدارة ملف العلاقات مع تركيا على وضع المكون التركماني ودرجة التأثير التركي في هذا الموضوع فلم تعد قضية تركمان العراق بطاقة رئيسة ممكنة بالنسبة لتركيا في مساعيها لإبقاء كركوك خارج الهيمنة الكردية، فأوضاع التركمان في كركوك وانقسامهم الطائفي وضعف أحزابهم السياسية من حيث التأييد الداخلي وشكل الرهانات التركية التي أخفقت في جمع التركمان في كيان سياسي واحد وشامل أدت إلى أن يكون التركمان متكاً ضعيفاً لا تستطيع تركيا أن تبني سياستها عليها في شمال العراق، وهذا ما يعد خياراً يمكن لصانع القرار العراقي توظيفه في التعامل مع الطموحات التركية والعمل على سحب أو تقليل تأثير هذه الورقة في التفاعل السياسي العراقي- التركي، كما أن السلوك السياسي الخارجي العراقي يسعى إلى أن تظهر تركيا بمظهر الطرف المحايد الذي يقف بمسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي وأبعادها عن دائرة الورطة في السياسة الطائفية التي تتسم بها سياسات الشرق الأوسط والعراق برغم الإشارات تركيا الواضحة في هذا الجانب^(٣٧).

ويسير السلوك السياسي الخارجي العراقي نحو تحييد تركيا ولو بحد معين عن مسار التحالفات السياسية القائمة بين القوى الفاعلة على الساحة العراقية التي تجد فيها القدرة على توظيف الدعم الممكن باتجاه تطوير العلاقات المستقبلية بالصورة التي تضمن منافع مستقرة ودائمة في العراق، لذا فالملاحظ أن التحرك التركي جاء استجابة لإدراك الفعل العراقي المعاكس بالسعي نحو إيجاد حالة من التوافق حتى وأن كان مرحلياً بين صناع القرار العراقيين والدفع بها نحو تبني خيار الجمع بين الأطراف العراقية بعيداً عن حالة التوتر.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن السلوك السياسي الخارجي العراقي وهو جزء من توجه سياسي استراتيجي شامل عمل على أن تصل تركيا إلى قنوات بأهمية التوفيق بسياساتها بين الطموحات الكردية

ومصالحها الأمنية عبر شراكات وانغماس سياسي والابتعاد عن التلويح في مراحل معينة بالقوة والتهديد في ظل اتجاهات مرحلية تصل فيها العلاقات بين الحكومة المركزية وتركيا والإقليم إلى تقاطعات ينبغي تغليب المصالح العليا فيها، وعلى المستوى السياسي أيضاً فإن السلوك السياسي الخارجي العراقي سعى جاهداً عبر وسائل متعددة إلى إفهام تركيا بأهمية ادراك تطورات المرحلة الجديدة وحساب المصالح بطريقة مغايرة عن السابق وكذلك المنعطفات الراهنة والمستقبلية أي التعاطي مع الملف العراقي بطريقة مغايرة، وبخاصة ما يخص موضوع المياه والأكراد^(٣٨).

ثانياً- القضايا الاقتصادية: يتركز السلوك السياسي الخارجي العراقي على أن يكون الدور التركي في الاقتصاد العراقي ملموساً كمجهز للبضائع ومصدر آمن للماء ومستهلك للنفط العراقي وممر لعبور صادرات العراق النفطية إلى البحر الأبيض وهذا من خلال التعاون وعقد الاتفاقات لضمان استمرار الاستفادة من خطوط النفط والطاقة، "إذ تمر العديد من خطوط النفط والغاز إلى تركيا من خلال العراق، كما أن احتياطات النفط والغاز الكائنة في العراق تمثل إحدى أهم العوامل التي تدفع بتركيا للتوجه اقتصادياً نحو العراق، وتدرك تركيا وجود إمكانيات استثمارية هائلة في بناء وتعمير العراق، إذ يعاني الهيكل الاقتصادي العراقي من اختلالات متجذرة وبنوية نظراً لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية، وضعف في قطاع الصناعة والزراعة، وهشاشة البنية التحتية، وضعف وقلة خبرة القطاع الخاص مما يشكل فرصة هائلة للاستثمارات التركية في جميع المجالات، خاصة الطاقة والتشييد والبناء، بالإضافة إلى الصادرات للمنسوجات والأغذية ومواد البناء، وهو ما يتوافق مع توافر الأموال، نتيجة لصادرات النفط الوفيرة"^(٣٩).

ويحتاج العراق إلى مزيد من الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية، لذا فإن تركيا تجد أن العراق يمثل أرض خصبة ليكمن الاستثمار فيها وبالفعل فإن الشركات الاستثمارية التركية وجدت ضالتها في إقليم كردستان وأسست مجموعة شركات تركية اقتصادية مهيمنة على معظم مجالات الاستثمار في الإقليم^(٤٠).

ثالثاً- القضايا الأمنية والعسكرية: بالانتقال إلى المستوى الأمني والعسكري فإن السياسة عبر الوطنية العراقية في هذا الجانب تستند إلى قياس احتمالات وردود الفعل الممكنة تجاه المخاوف التركية الفعلية المتولدة عن احتمالات قيام دولة للأكراد في شمال العراق، أو تنامي الدور السياسي لإقليم كردستان، إذ ظهر هذا الاحتمال بشكل كبير أكثر من أي وقت بالتزامن مع وجود توجه عالمي للاعتراف بسياسة الهويات والدعوات إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير، لذا كان الاهتمام العراقي منصباً نحو التحرك للحيلولة دون تفاقم حالة تشتت الخطاب في المشهد العراقي والدفع باتجاه منع الانقسامات السياسية التي تمثل حافزاً ضئيلاً للأكراد بالاستمرار في توجه معين مع هذا الهاجس الأمني الذي يربك مسار العلاقات الثنائية، لذا فإن الملاحظ أن الحكومة العراقية تتوجه صوب تركيا بخطاب واقعي وأن كان نابعاً من ضرورات مرحلية وضعف استناده لأرضية صلبة داخلية ودعم سياسي إلى الحد من تأثيرات المواقف الكردية في الشأن الأمني التركي ومحاولة إفهام القيادات التركية بأهمية أن يكون



الحوار مع حكومة الإقليم حول القضايا الأمنية عبر المركز وبدرجة أخرى التنسيق بين الأطراف الثلاثة من أجل احتواء أي تصعيد^(٤١).

وتتجلى الخيارات الخارجية بوضوح أمام صانع القرار العراقي بهذا الشأن من خلال إمكانية الميل واتخاذ موقف صلب يطالب بوقف التهديد والتحرك التركي المنفرد ضد حزب العمال الكردستاني على سبيل المثال والتحرك نحو تركيا بدرجة أقل من المرونة التي يمكن أن تفسر على أنها عنصر ضعف داخلي عراقي، أو تغليب لغة التفاهم والمصالح والضمانات واللجوء إلى القوى الناعمة والتنسيق المشترك لإبعاد الخطر الأمني عن الطرفين، وهذا ما تسعى إليه تركيا إلا أنها ترى من جانب آخر إنه ينبغي أن يمتزج فيه فعل القوة الخشنة بالناعمة لإنتاج محدد يحاكي الطريقة التي تتحرك بها الأطراف، وهنا لابد أن نذكر باستمرار بأن مداخلات الوضع العراقي وما نتج عن حالة الانقسام الداخلي وضعف الأداء الخارجي تبقى السبب الرئيس في قصور أداء السياسة العراقية وضبابية التوجه الاستراتيجي وعنصر قلق مستمر لباقي الأطراف الإقليمية^(٤٢).

كما أن موضوع المياه وحصل العراق فيها تعد من الأولويات الأمنية التي يمكن أن تمارس عبرها تركيا دور مهم في الشأن العراقي لذا فإن السياسة الخارجية العراقية تميل نحو أهمية أن يكون هناك تفاهم بعيد المدى حول قضايا المياه والحصص المائية وأن لا يكون مصدر قلق مستمر للعراق، وبعبارة أدق فإن السياسة الخارجية العراقية فيما يتعلق بموضوع المياه مع تركيا تستند إلى وجود ضرورة ملحة للوصول إلى توافقات سياسية بثمن اقتصادي أممي يمكن أن يكون عامل جذب للأترك من أجل التقليل أو تأجيل اندفاعهم نحو استخدام ورقة المياه للتلويح بها في العلاقات مع العراق^(٤٣).

وتتحدد مرتكزات أساسية للتتحرك في هذا المجال تنطلق من محددات مثلت مجتمعة بيئة السياسة الخارجية العراقية اتجاه تركيا، ويدرك العراق جيداً أن أمريكا لن تتمكن من إعادة هندسة الأوضاع في المنطقة دون الحاجة لدور عراقي مؤثر لذا فإن صانع القرار العراقي وكاستجابة للإدراك الواقعي لطبيعة الوضع الإقليمي ينبغي أن يحاكي هذه المعطيات بتحرك يوازن من خلاله بين مصالح بلاده العليا والمتمثلة بالأمن والاقتصاد والعلاقات مع تركيا ليكون العراق طرفاً مساهماً في صياغة آلية التوازن وتوزيع الأدوار والتفاعل الجارية بين الأطراف كافة، ويظهر هذا التطبيق في السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا على شكل سعي العراق نحو درء تأثيرات ارتباط الملف الأمني في جنوب شرق تركيا من خلال تهدئة التصعيد الكردي من قبل حزب العمال الكردستاني والتعامل معه على وفق مبدأ عدم المس بالأمم التركي وكذلك المساومة بهذه الورقة للحصول على تعامل تركي سياسي بدرجة من المرونة والتعاون، وكذلك إرسال رسالة تحد من تداعيات ملف حزب العمال دون عزل المركز في الحوار مع إقليم كردستان^(٤٤).

وتميل السياسة الخارجية العراقية بالاستناد إلى حسابات المكانة والربح والخسارة والمصالح والتحالف مع أمريكا نحو التصرف طبقاً لمقتضيات الأوضاع والمعطيات على الأرض ففي الوقت الذي دأب فيه العراق على إزالة مخاوف تركيا من مشروع الفدرالية، ويلاحظ أن التطمينات العراقية جاءت

متشابكة مع تقديم مغريات اقتصادية من شأنها أن تغند المخاوف والتداعيات المستقبلية عبر آليات تقاهم منهجية بين البلدين وحكومة الإقليم من أجل كسب الجانب التركي والإسهام في بقاء وديمومة واستمرار العملية السياسية القائمة أصلاً على مبدأ المحاصصات الطائفية والتوافقات بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي، وذلك جذب تركيا لتؤدي دور في إقناع هذه المكونات بأنها تقف بمسافة متساوية من الجميع الأمر الذي يمهّد لها لاحقاً أرضية مقبولة للتحرك بانسيابية في تضاريس الخريطة السياسية العراقية المعقدة^(٤٥).

المطلب الثاني-مستقبل السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا:

إن البحث في الدراسات المستقبلية يتطلب ضرورة إدراك وإلمام بأدوات دراسة المستقبل، فتحليل واستشفاف المستقبل من التخصصات التي لاقت اهتمام واضح من قبل المؤسسات في الدرجة الأولى والباحثين المختصين بحقل علوم السياسة والعلاقات الدولية، فبعض القضايا التي يتم دراستها يتطلب مؤسسات تقوم بجمع وتحليل كل ما يتعلق بالحالة التي يتم دراستها ومن ثم يتم تحليلها وفق أدوات المستقبل سواء كانت مصفوفة التأثير المتبادل أو التنبؤ الدولي أو تقنية دلفي أو أسلوب السيناريو الخ.... ولعل تطبيق الأطر النظرية على السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا هو أمر فيه نوع من الصعوبة وعلى الرغم من هذه الصعوبة إلا أن أهمية الموضوع من الناحية البحثية والعملية تستلزم وتدفع للبحث في الموضوع.

أولاً-مشهد تطور السياسة الخارجية العراقية: في هذا المشهد، ينجح العراق في بناء سياسة خارجية متطورة ومستقلة ترتكز على المصلحة الوطنية وتعزيز دوره الإقليمي، يشمل هذا المشهد تبني العراق نهجاً أكثر توازناً واستقلالية في سياسته مع تركيا، من خلال تسليط الضوء على التفاوض، الشراكات الاقتصادية، وحل النزاعات عبر الوسائل الدبلوماسية. ملامح هذا المشهد:

١. تعزيز التعاون الاقتصادي: قد يسعى العراق إلى تفعيل النفع الاقتصادي مع تركيا من خلال توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية طويلة الأمد، وخاصة في قطاعات الطاقة، الزراعة، والصناعة، فالنفط العراقي الذي يُصدر من خلال ميناء جيهان التركي سيشكل محوراً مهماً في هذه العلاقات.
٢. حل النزاعات المائية: قد يتبنى العراق سياسة نشطة لحل النزاع حول تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، عن طريق إبرام اتفاقيات ثنائية تضمن حقوق العراق في الموارد المائية وتعزز الاستقرار بين البلدين.
٣. التعاون الأمني والعسكري: قد يشهد هذا المشهد تنشيط التعاون الأمني بين الدولتين، خصوصاً فيما يتعلق بمحاربة الجماعات الإرهابية والتعامل مع التحديات في المناطق الحدودية، مع إيجاد حلول وسطية للتدخلات العسكرية التركية في شمال العراق.
٤. الموقف من القضايا الإقليمية: في هذا السيناريو، قد يصبح العراق وسيطاً إقليمياً فعالاً في المنازعات التي تشمل تركيا ودول الجوار، مثل الأزمة السورية، محاولاً الحفاظ على التوازن في علاقاته مع جميع الأطراف.



٥. تبرز تركيا وإقليم كردستان العراق بوصفهم شركاء متقاربين لوجود تشابك اقتصادي بين الطرفين على نحو متزايد ولعل من أهم العوامل التي تشكل العلاقة بين أربيل وأنقرة هي مسألة الطاقة، إذ من المتوقع تضاعف احتياجات تركيا من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٥.

٦. استئناف جلسات المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين.

واستناداً إلى هذه المعطيات فإن العراق أصبح نقطة ارتكاز ضمن اطار التحرك الأمني التركي من منطلق تطابق الأبعاد والعناصر السابقة الذكر مع الرؤية التركية إليه، ويمكن توصيف السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا كامتداد لفهم صانع القرار العراقي لمستقبل قوة العراق واستعادة مكانته الإقليمية كونه يرتبط بدرجة عالية بمدى تحقيقه لمكاسب سياسية مع جيرانه المؤثرين في رسم ملامح بنيته الجديدة وكذلك ادراك العراق لقيمته المكانية، والبحث عن التفعيل الأفضل لوضعه الجيوسراتيجي ضمن انساق فاعلة تكسبه الدور المؤثر في السياسات الإقليمية المحيطة، ويضع العراق تركيا ضمن نطاق الدول التي ينبغي أن تؤسس علاقاته معها على مرتكزات المصالح وليس الضغوط والابتزاز والتدخل وبالتالي الظهور بمظهر القوة والفاعلية السياسية من خلال العلاقات الجيدة مع الجميع وهذا أن تحقق يمنح السياسة الخارجية العراقية قدرة استثنائية على المناورة.

ويمكن تحديد بيئة السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا من خلال التوجه نحو الخروج من دائرة التبعية للسياسة الأمريكية وتأكيد المكانة الإقليمية ودور العراق كلاعب قوي مستقل إلى جانب التوجه نحو إحداث حالة توازن بواسطة الدور التركي للأطراف الأخرى كون تركيا طرفاً إقليمياً بواجهة إسلامية لها نفوذ داخل تركيبة المكونات العراقية، وكذلك توظيف حاجة تركيا لتحقيق مصالحها في العراق وبالتالي توظيف هذه المنافع المدركة مع مصالح عربية ودولية وتمكين تركيا من احتلال مناطق جيوسياسية مسيطر عليها للمساهمة في مساعدة العراق في الخروج من تأثيرات الفوضى. لذلك فالباحث يتبنى هذا المشهد.

ثانياً- مشهد استمرار السياسة الخارجية العراقية على ماهي عليه: في هذا المشهد، لا يحدث تغيير جذري في السياسة محل البحث، ويستمر الوضع كما هو عليه حالياً، مع إدارة الملفات الحساسة بين البلدين من خلال وسائل دبلوماسية تقليدية دون تصعيد أو تغييرات كبيرة.

ملامح هذا المشهد:

١. العلاقات الاقتصادية: تستمر تلك العلاقات بشكل مستقر دون توسع كبير، فالعراق يستمر في تصدير النفط عبر تركيا والاستفادة من التعاون الاقتصادي المحدود، لكن دون تحقيق تقدم كبير في مجالات جديدة.

٢. الملف المائي: قد تستمر الخلافات حول الموارد المائية بين العراق وتركيا، لكن يتم التعامل معها بشكل مرحلي ومؤقت عبر تفاهات ثنائية تقتصر على حلول جذرية، ولا يُتوقع حدوث تقدم ملموس في هذا الملف في الأمد القريب.

٣. الوضع الأمني: العمليات الحربية التركية في الشمال العراقي تستمر كما هي بذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK)، لكن دون أن تؤدي إلى أزمة دبلوماسية كبيرة، فالعراق يستمر في اعتماد أسلوب الاحتواء الدبلوماسي دون تصعيد الموقف.

٤. القضايا الإقليمية: قد يظل العراق بعيداً عن أداء دور محوري في النزاعات الإقليمية التي تشمل تركيا، مكتفياً بموقف الحياد أو المشاركة الرمزية في المفاوضات.

٥. التعامل مع القضايا التي تثير الخلاف بطريقة لا تؤدي إلى التصعيد، بل إلى التهدئة للسيطرة على بؤر الاختلاف، والعمل على تسويتها عبر الحوار.

إن عملية توظيف العامل الاقتصادي في العلاقات بين الدول أمرٌ مهم وتجدد هذا العامل عن طريق العلاقات الاقتصادية الممتازة بين البلدين التي سجلت مفارقة كبيرة في العلاقة بينهما، وعلى الرغم من الخلاف السياسي كانت العلاقات الاقتصادية مزدهرة بينهما لتحقيق أهداف سياسية بينهما، وهذا ما يفسر محاولة الشركات التركية بذل ما بوسعها للبقاء في ظرف تجاري غير مناسب بسبب الاضطرابات الحاصلة فيه.

ثالثاً-مشهد تراجع السياسة الخارجية العراقية: في هذا المشهد، يشهد العراق تراجعاً في قدرته على إدارة سياسته الخارجية تجاه تركيا، بسبب الضغوط الداخلية أو التوترات الإقليمية، ما يؤدي إلى ضعف تأثيره في العلاقات الثنائية وتفاقم الأزمات.

ملاحظ هذا المشهد:

١. الضعف الاقتصادي: في حال ضعف الاقتصاد العراقي أو تزايد الضغوط الداخلية، قد تتراجع قدرة العراق على التفاوض من موقع قوة مع تركيا، وقد تستفيد تركيا من هذا الوضع لزيادة نفوذها، وربما تفرض شروطاً اقتصادية أكثر صرامة على العراق.

٢. الأزمات المائية والأمنية: مع تفاقم الأزمات الداخلية في العراق، قد يفشل العراق في إدارة الخلافات المائية مع تركيا، مما يزيد من تأثير التدخلات التركية في الموارد المائية العراقية، بالإضافة إلى ذلك، قد تستمر التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق بشكل أكثر قوة، مما يزيد من التوترات الحدودية ويضعف الموقف العراقي.

٣. العزلة الإقليمية: قد يعاني العراق من ضعف دبلوماسي على الصعيد الإقليمي، ما يؤدي إلى تراجع دوره في الساحة الدولية، وقد يتجه العراق نحو عزلة أكبر في القضايا الإقليمية، ويصبح تابعاً لسياسات دول أكبر مثل تركيا أو إيران في المنطقة.

٤. أن طموح الاستقلال الكردي سيواجه صعوبات كبيرة بسبب رفضه من دول الجوار أولاً لأنها ترفض تشكيل دولة كردية في شمال العراق وما يتبعها من اضطرابات سياسية وأمنية وأن هناك توازنات القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تحدد الوقت المناسب بعد لإدخال العراق والمنطقة في تداعيات أزمة استقلال الأكراد.



وأخيراً، فإن مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا يعتمد على استقرار العراق الداخلي، وقدرته على إدارة العلاقات الإقليمية، والمصالح المشتركة بين البلدين. إذا تمكن العراق من تطوير سياسة خارجية متوازنة ومستقلة، قد يشهد تحسناً ملحوظاً في علاقاته مع تركيا، بينما استمرار الوضع الحالي أو تراجعها قد يؤدي إلى زيادة التوترات أو ضياع فرص التعاون.

الخاتمة

بهذه الصورة المقارنة يمكن أن نتلمس معالم السياسة محل البحث والتي تدخل عوامل عديدة في صياغتها وبلورة ملامحها وهيكلتها، فتركيا ومكانتها وحجم تأثيرها في الشأن العراقي يتطلب التعامل معها عبر آليات قيادة محددة تستند إلى عوامل القوة والاقتدار والموارد والمساومات من أجل بناء علاقات مستقرة أساسها التكافؤ وحسن الجوار.

وعلى وفق معطيات الوضع الراهن وتداعياتها والتطورات المستقبلية والأدوار الدولية والإقليمية ستحدد طبيعة السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بالاستناد إلى رؤى وتكتيكات مرحلية تتسجم وتحاكي البيئة الراهنة وبعدها المستقبلي، لتكون سياسة خارجية تتعامل مع كل حدث، وبالنسبة للعراق أيضاً فإن عدة محددات تتحكم بصياغة السياسة الخارجية تجاه تركيا تأتي من هذه المحددات من الموقع وملفات التأثير وأوراق الضغط والمكاسب والاقتصاد والأمن وغيرها من الأمور، ولابد أن يستخدم العراق كل إمكانياته من أجل بناء أرضية صلبة لمسار سياسته الخارجية وبالتحديد إزاء تركيا كي يكون قادراً على منح الفكر الاستراتيجي المرتسم في الذهنية العراقية بعداً منطقياً متاحاً للتطبيق في ظل بيئة إقليمية متشابكة وغير مستقرة.

أولاً-الاستنتاجات:

١. إن السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا تنطلق من مدركات واقعية لطبيعة المرحلة الراهنة ومسار العلاقات التي تعصف بالمنطقة، من جهة التغيير النسبي في الواقع العراقي وعلاقات الأخير بدول الجوار، ومن جهة خضوع الدور التركي الإقليمي لتحليلات جديدة في ضوء التأثير بالأحداث العابرة من دول الجوار في بعدها الأمني على وجه.

٢. استفادة العراق من ما يملكه من مقومات لاسيما النفطية في صياغة علاقة اقتصادية متميزة مع تركيا.

٣. كما إن العراق يسعى إلى استمرار حيادية تركيا فيما يتعلق بالشأن العراقي مما يسهم في الاستقرار الداخلي، إلى جانب استمرار العلاقة مع الحكومة الاتحادية بعدها بوابة الحوار مع الإقليم وصيانة الوضع الراهن على أقل تقدير إلى جانب ضمان بقاء النظرة التركية لوحدة العراق وسيادته بالقدر الذي يدفعها نحو الإسهام في استقراره وامنه.

٤. وبعد أن أصبح للعراق أهمية اقتصادية كبيرة لدى تركيا انطلاقاً من المصالح النفطية والتبادل التجاري وبخاصة توجهات الاستثمار فإن أبعاد السيارتين الخارجيتين العراقية والتركية قد وصلت إلى نوع من التكامل في بعض النقاط وبذلك يكون الطرفان قد حققا نسبة من التوازن المثمر في العمق الاستراتيجي المتبادل.

ثانياً-التوصيات:

١. ضرورة أن تبع السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا من إدراك ومحاكاة طبيعة الذهنية التركية وطموحاتها في البروز كقوة إقليمية مؤثرة بالقدر الذي يخدم مصالح العراق في هذا الاتجاه.
٢. كما ينبغي على السياسة الخارجية العراقية أن تتحرك من مخرجات المزج بين الإدراك للحقائق الجيوستراتيجية والبعد التاريخي وعمق العلاقات المشتركة.
٣. المحافظة على علاقات متينة مع تركيا تشمل شتى المجالات والمساهمة في أن يكون العراق دولة موحدة مع حكومة مركزية قادرة على إدارة البلاد وتحافظ على الأوضاع القائمة بالتنسيق الأمني والاقتصادي والاستراتيجي مع إقليم كردستان.

الهوامش

- (١) نقلاً عن: بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ٣٤.
- (٢) نقلاً عن: حنا عزو بهنان، موقف الحكومة التركية من تطورات الأحداث في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٦) العراق ودول الجوار، ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ٦٢.
- (٣) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص ١٣٩-١٤٠.
- (4) Christopher M. Blanchard, Kenneth Katzman, Carol Migdalovitz, Jeremy M. Sharp, Iraq: Regional Perspectives and U.S. Policy, Congressional Research Service, (RL 33793) October 6, 2009, pp. 13-14.
- (٥) نقلاً عن: أفراح ثائر جاسم، العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، دراسات إقليمية، العدد ٢٧، ٢٠١٢، ص ٣٠٢.
- (٦) نقلاً عن: لقمان عمر النعيمي، العلاقات العراقية التركية ٢٠٠٢-٢٠١٢، دراسات إقليمية، عدد ٣٢، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ١٦٤.
- (٧) نقلاً عن: أفراح ثائر جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.
- (٨) العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي، وقائع زيارة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) إلى العراق، شبكة المعلومات الدولية: <https://www.france24.com/ar/20080711>، تاريخ التصفح: ٢٠٢٤-٩-١٥
- (٩) سداد خضر علي، العلاقات العربية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة ٢٠٠٢، بحث ترقية غير منشور، وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٥.
- (١٠) زيباري وأوغلو يبحثان تفعيل اتفاقية المياه واشتراك سوريا، صحيفة القبس الكويتية، العدد ١٣٠٠٦، الصادرة في ٢٠٠٩/٨/١٢.
- (١١) احمد داود اوغلو، التعاون التركي العراقي سيكون نموذجاً للشراكة في المنطقة، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، ٢٠٠٩/١٧/أيلول.
- (١٢) عبد الواحد مشعل، العلاقات العراقية التركية وإدارتها المحلية والدولية، مجلة آراء حول الخليج، عدد ٥٥، ٢٠٠٩، ص ٤٦.



- (١٣) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ١٤٥.
- (١٤) احمد شاكور، وزارة النفط العراقية تجدد اتفاقية تصدير النفط مع تركيا متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.al-sho-fa-com/co.coom/mei/xei/xhtml/politics>.
- (١٥) عادل حمزة عثمان، زيارة (رجب طيب اردوغان) للعراق قوة المبادرة الدبلوماسية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٤.
- (١٦) سونر جاغياتي وتايلر ايفانر، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق وتعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي إلى إضعافها مع بغداد، تحليل السياسات، المجهر السياسي، العدد ١٢٢، معهد واشنطن، ٢٠١٢.
- (١٧) صحيفة الصباح العراقية، الصادرة ٢٠١٢/٢/١٧، العدد ٢٧٠٦.
- (١٨) خورشيد دلي، تركيا في صفر المشكلات إلى (الدور الحامي للسنة)، مركز الوحدة الإسلامية العدد ١٢٦، شبكة المعلومات الدولية: <http://www.wahdaislamiya.org/issi/es/126/126.htm>، تاريخ التصفح: ١٥-٩-٢٠٢٤.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) كريستيان شلوتز، مفاوضات السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، مقالة: الصراع مع الاكراد يهدد منجزات اردوغان، ترجمة: ياسر أبو معياق، زود دوتشيه، قنطرة ٢٠١٣.
- (٢١) أسعد نبيل محمد علي، الاستراتيجية التركية حيال الدول العربية بعد عام ٢٠٠٢، (العراق وسوريا انموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ١٤٧.
- (٢٢) علاء يوسف، هل تفتح زيارة اوغلو لبغداد صفحة جديدة مع أنقرة؟ تقارير وحوارات، بغداد، شبكة المعلومات الدولية: <http://www.aljazeera.net/new/pages>، تاريخ التصفح: ١٥-٩-٢٠٢٤.
- (٢٣) مجلة صدى الخارجية، العلاقات العراقية التركية، وزارة الخارجية العراقية، السنة الخامسة، العدد ١١، ٢٠١٣، ص ١١.
- (٢٤) المادة (٧٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٢٥) ياسر عبد الحسين، نحو استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية الرؤية والريادة والمستقبل، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد التاسع، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٠٢.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
- (٢٧) المادة (١١٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٢٨) المادة (٨) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٢٩) المادة (٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٣٠) المادة (٨٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب (العراقي).
- (٣١) مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ٣١.
- (٣٢) تمارا كاظم الأسدي، العلاقات العراقية الكويتية وأفاقها المستقبلية، دراسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ١٢.
- (٣٣) علي زياد العلي، مسالك السياسة الخارجية في دائرة التفاعلات الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص ٣.
- (٣٤) تمارا كاظم الأسدي وآخرون، تحديات الهيمنة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ٣٩-٤٠.

- (٣٥) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ٢٠١٠، ص ٩١.
- (٣٦) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة - تركيا دولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة رقم ٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص ١٤٢.
- (٣٧) أحمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، ٢٠١٥، ص ١٢٢.
- (٣٨) عماد يوسف قدورة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ١٨٩.
- (٣٩) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٢-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص ٢١١.
- (٤٠) أحمد حسن علي، حزب العدالة والتنمية: أسباب الصعود والقفزة الاقتصادية والمستقبل، حصاد البيان، العدد (١٣)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٧، ص ٤٧.
- (٤١) أيمن الفيصل، دور العراق الجديد والتحول في دبلوماسيته الانفتاح الإقليمي والدولي، مؤسسة كونراد أديناور، ص ٦، شبكة المعلومات الدولية: <https://bit.ly/3x5iN2z>، تاريخ التصفح: ٢٢-٩-٢٠٢٤.
- (٤٢) رنا عبد العزيز الخماش، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٤٩)، بيروت، ٢٠١٦، ص ٧٣.
- (٤٣) صادق علي حسن، تركيا بين صراع الحدود وتمدد النفوذ الإقليمي، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، شبكة المعلومات الدولية: www.washingtoninstitute.org/ar، تاريخ التصفح: ٢٣-٩-٢٠٢٤.
- (٤٤) علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد (٧٣)، ٢٠١٧، ص ٢.
- (٤٥) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٤)، ٢٠١٠، ص ١٥٥.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- ١) احمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، ٢٠١٥.
- ٢) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
- ٣) تمارا كاظم الأسدي وآخرون، تحديات الهيمنة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.
- ٤) تمارا كاظم الأسدي، العلاقات العراقية الكويتية وأفاقها المستقبلية، دراسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.
- ٥) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة - تركيا دولة محورية في العالم الإسلامي، دراسات مترجمة رقم ٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.



- ٦) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
- ٧) حنا عزو بهنان، موقف الحكومة التركية من تطورات الأحداث في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٦) العراق ودول الجوار، ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٧.
- ٨) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩.
- ٩) علي زياد العلي، مسالك السياسة الخارجية في دائرة التفاعلات الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨.
- ١٠) عماد يوسف قدورة، مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.
- ١١) كريستيان شلوتزر، مفاوضات السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، مقالة: الصراع مع الاكراد يهدد منجزات اردوغان، ترجمة: ياسر أبو معياق، زود دوتشيه، قنطرة ٢٠١٣.
- ١٢) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٢-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧.

ثانياً: الرسائل

- ١) احمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، دار أمجد للنشر والتوزيع، ماجستير

ثالثاً: المجالات

- ١) احمد داود اوغلو، التعاون التركي العراقي سيكون نموذجاً للشراكة في المنطقة، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، ١٧/أيلول/٢٠٠٩.
- ٢) ارنا عبد العزيز الخماش، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٤٩)، بيروت، ٢٠١٦.
- ٣) أفراح ثائر جاسم، العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، دراسات إقليمية، العدد ٢٧، ٢٠١٢.
- ٤) خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ٢٠١٠.
- ٥) زيباري وأوغلو يبحثان تفعيل اتفاقية المياه واشترك سوريا، صحيفة القبس الكويتية، العدد ١٣٠٠٦، الصادرة في ١٢/٨/٢٠٠٩.
- ٦) سداد خضر علي، العلاقات العربية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة ٢٠٠٢، بحث ترقية غير منشور، وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، بغداد، ٢٠١٣.

- (٧) سونر جاغياتي وتايلر ايفانر، علاقات تركيا المتغيرة مع العراق وتعزيز العلاقات مع كردستان يؤدي إلى إضعافها مع بغداد، تحليل السياسات، المجرى السياسي، العدد ١٢٢، معهد واشنطن، ٢٠١٢.
- (٨) عادل حمزة عثمان، زيارة (رجب طيب اردوغان) للعراق قوة المبادرة الدبلوماسية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١.
- (٩) عبد الواحد مشعل، العلاقات العراقية التركية وإدارتها المحلية والدولية، مجلة أراء حول الخليج، عدد ٥٥، ٢٠٠٩.
- (١٠) علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد (٧٣)، ٢٠١٧.
- (١١) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٤)، ٢٠١٠.
- (١٢) لقمان عمر النعيمي، العلاقات العراقية التركية ٢٠٠٢-٢٠١٢، دراسات إقليمية، عدد ٣٢، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣.
- (١٣) مجلة صدى الخارجية، العلاقات العراقية التركية، وزارة الخارجية العراقية، السنة الخامسة، العدد ١١، ٢٠١٣.
- (١٤) مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.
- (١٥) ياسر عبد الحسين، نحو استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية الرؤية والريادة والمستقبل، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد التاسع، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٥.

رابعاً: القوانين:

- (١) دستور العراق لسنة ٢٠٠٥
- (٢) النظام الداخلي لمجلس النواب (العراقي).
- خامساً: المصادر المتاحة على شبكة الانترنت:
- (١) علاء يوسف، هل تفتح زيارة اوغلو لبغداد صفحة جديدة مع أنقرة؟ تقارير وحوارات، بغداد، شبكة المعلومات الدولية: <http://www.aljazeera.net/new/pages> تاريخ التصفح: ١٥-٩-٢٠٢٤.
- (٢) العلاقات العراقية التركية تدخل مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي، وقائع زيارة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) إلى العراق، شبكة المعلومات الدولية: <https://www.france24.com/ar/20080711> تاريخ التصفح: ١٥-٩-٢٠٢٤.
- (٣) احمد شاكر، وزارة النفط العراقية تجدد اتفاقية تصدير النفط مع تركيا متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.al-sho,fa-com/co.coom/mei/xei/xhtml/politics> 4)
- (٥) أيمن الفيصل، دور العراق الجديد والتحول في دبلوماسيته الانفتاح الإقليمي والدولي، مؤسسة كونراد أديناور، ص ٦، شبكة المعلومات الدولية: <https://bit.ly/3x5iN2z> تاريخ التصفح: ٢٢-٩-٢٠٢٤.



- ٦) صادق علي حسن، تركيا بين صراع الحدود وتمدد النفوذ الإقليمي، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، شبكة المعلومات الدولية: www.washingtoninstitute.org/ar، تاريخ التصفح: ٢٣-٩-٢٠٢٤.
- ٧) خورشيد دلي، تركيا في صفر المشكلات إلى (الدور الحامي للسنة)، مركز الوحدة الإسلامية العدد ١٢٦، شبكة المعلومات الدولية: <http://www.wahdaislamiya.org/issi/es/126/126.htm>، تاريخ التصفح: ١٥-٩-٢٠٢٤.